جامعة باجي مختار– عنابة
Université Badji Mokhtar– Annaba
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion
قسم الجذع المشترك

المحور الخامس في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

التبادل والاستهلاك

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية:2025/2024

أولا- التبادل(The exchange):

لم يكن التنظيم الاقتصادي للبشرية في بدايات نشأته كما هو عليه اليوم اقتصادا نقديا مبنيا على المبادلة النقدية، فالنقود لم تكن يوما ما موجودة، وكان ذلك يعكس حالة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لمختلف التجمعات البشرية البدائية، فلم يكن الاقتصاد في مرحلة معينة يقوم على التبادل.

مع تزايد وتنوع الحاجات غير المتناهية للأفراد، واختلاف طاقة الإنتاج من جماعة لأخرى(حسب الإنتاجية، مؤهلات خاصة، عوامل طبيعية.....) بدأ الاهتمام بالتخصص وتقسيم العمل وضرورة الانتقال من نمط الإنتاج البدائي البسيط إلى نمط الإنتاج الموّسع، مما ساهم في ظهور نشاط التبادل(التبادل السوقي).

1- مفهوم التبادل(The concept of exchange):

إن عملية التبادل عملية اجتماعية بطبيعتها، يقصد بها الانتقال الإرادي لملكية السلع والخدمات المتحصل عليها من النشاط الاقتصادي، فهو عملية وسيطية بين التوزيع والاستهلاك، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع والحصول على مداخيل يتم توجيهها لتغطية احتياجاتهم.
كما يعرف التبادل على كونه عملية استبدال الفائض من الإنتاج (الفائض من الحاجة) مقابل سلع أخرى، هذه الأخيرة تمثل حاجات يرغب بها ولكنها متوفرة لدى الغير.

2- أهمية التبادل(The importance of exchange):

تكمن أهمية التبادل فيما يلي:

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال السلع التي يريدون الحصول عليها.
- سيّر الدورة الاقتصادية(التيارات السلعية والنقدية) بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- التعرف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- تحديد درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.
- معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.
- تحديد نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم.

3- موضوع وحيّز التبادل(Subject and scope of exchange) :

أ-المبادلة بضاعة-بضاعة(الإنتاج الطبيعي): وهو ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد الطبيعي أو المقايضة، إذ أصبحت الوحدة الاقتصادية تعرف فائضا في منتجات معينة، وفي المقابل لديها عجز في بعض المنتجات نتيجة التخصص وتقسيم العمل وهو ما أدى إلى ظهور المبادلة ما بين الوحدات الاقتصادية التي اتخذت شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة).

ومن ميزات نظام المقايضة:

- ✓ تزامن عمليتي البيع والشراء في الوقت نفسه مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين.
- ✓ لم يكن هناك تمييز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك، لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الأفراد تمخض عنه زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها.

في مرحلة لاحقة، أصبح نظام المقايضة عاجزا وغير مجدّ عمليا وغير كاف لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات نظرا للصعوبات الكثيرة التي صاحبت نظام المقايضة، ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات في الجوانب التالية :

- ✓ صعوبة الاهتداء أو الرجوع إلى نسبة مبادلة السلع ببعضها البعض.
- ✓ صعوبة توافق رغبات المتبادلين.
- ✓ صعوبة خزن السلعة بسبب تعرضها إلى التلف السريع وانخفاض قيمتها.
- ✓ صعوبة توافق رغبات الأفراد خاصة مع زيادة عددهم وتنوّع حاجات.
- ✓ عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة .
- ✓ عدم توفر أداة صالحة لاختزان القيم، أي أن الفرد لا يستطيع الاحتفاظ بثروته المتمثلة في السلعة، في نفس الوقت إذا أراد شخص أن يدخر جزءا من إنتاجه الجاري لمواجهة ما يحمله المستقبل من ظروف طارئة أو مبادلته بقيم أخرى عند الحاجة.
- ✓ عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل، ففي سوق المقايضة لا يوجد طريقه للتسديد إلا عن طريق السلعة العينية التي استخدمت كواسطة لإبراء الذمم بين الدائن والمدين.
- ✓ صعوبة تقدير السلع المعدّة للتبادل نظرا لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة لقياس قيم السلع المتداولة، أي عدم وجود وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أثمان السلع والخدمات المتداولة في الأسواق.

هذه الصعوبات، السابقة الذكر، كانت الدافع للبحث عن وسيلة تمكن الإنسان من إتمام مبادلاته بكل يسر فجاءت مرحلة الاقتصاد النقدي(سيتم التوسع في هذا الموضوع لاحقا).

ب-المبادلة بضاعة-نقد-بضاعة(إنتاج المبادلة البسيطة): خلال هذه المرحلة بدأ المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، واستخدام المدخول المتحصل عليه لشراء سلع أخرى يقوم باستعمالها إما لإشباع حاجاته النهائية أي استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية التبادل البسيطة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود، ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة ـــــــ نقود ـــــــ سلعة).

ج-المبادلة نقد-بضاعة-نقد(إنتاج المبادلة الرأسمالية): مع تطور الحرفيين من منتجين إلى أرباب عمل، أضحت عملية التبادل تتم من خلال دورة رأسمال المنتج، وذلك على مراحل ثلاثة هي:

- ✓ **المرحلة الأولى:** يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء قوى الإنتاج (قوة العمل، وسائل الإنتاج).
- ✓ **المرحلة الثانية:** تستخدم وسائل الإنتاج وقوة العمل في إنتاج سلعة معينة.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على مقابل نقدي يتضمن الربح والذي يكون أكثر من الرأسمال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الأولى.

وبالتالي يتمثل الإنتاج في عملية المبادلة الرأسمالية بالتخلي عن النقود في مقابل السلعة والتخلي عن السلعة مقابل النقود (نقود ـــــــ سلعة ـــــــ نقود).

د-المبادلة نقد-نقد: تطوّرت الشركات من الناحية الاقتصادية والقانونية في الاقتصاديات المعاصرة، وأصبحت شركات أموال" مساهمة "أسهمها مطروحة في الأسواق المالية للتعامل من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وذوي رؤوس الأموال الضخمة لتصبح العلاقة نقود مقابل نقود أكثر، كما أن الدولة أصبحت تطرح الأسهم والسندات لبيعها، وذلك بإتباع إجراءات مختلفة في السياسة الاقتصادية.

ثانيا- عملية الاستهلاك:Consommation

يعتبر الاستهلاك استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات، وهو ضروري لحماية وجود الإنسان وبقائه على وجه الأرض، وتحقيق رفاهيته وسعادته، عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراستهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.

1- مفهوم الاستهلاك:

الاستهلاك هو هدف النشاط الاقتصادي والمحرك له نتيجة تأثيره الديناميكي على الإنتاج، فهو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع حاجات الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين، مؤسسات إنتاجية، هيئات رسمية أو شبه رسمية، وعليه فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات والرغبات.

كما يعرف الاستهلاك بـذلك "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"، وهو أيضا "الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل".

تبعا لما سبق ذكره، يأخذ مفهوم الاستهلاك عدة دلالات وخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ يعتبر الاستهلاك جزء من الدخل؛
- ✓ يرتبط الاستهلاك بوجود الإنسان واستمرارية الحياة؛
- ✓ يتمثل الاستهلاك في الإشباع الحالي للحاجات والرغبات؛
- ✓ الاستهلاك هو الغاية النهائية من الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ يرتبط الاستهلاك بشكل عضوي بالإنتاج وهو ضروري لاستمرارية الدورة الإنتاجية؛
- ✓ الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي؛
- ✓ يعاكس مفهوم الاستهلاك مفهوم الادخار، فالأول يمثل استهلاكا حاضرا،أما الثاني فيعد استهلاكا مؤجلا إلى وقت آخر.

أما مضمون الاستهلاك فيمكن إيجازه فيما يلي:

- ✓ **السلع الدائمة(المادية):** هي تلك السلع التي تستهلك عدة مرات، مثل: الملابس.
- ✓ **السلع غير الدائمة(غير مادية):** وهي تلك السلع التي تستهلك مرة واحدة، مثل: الأكل أو الأطعمة.
- ✓ **السلع التجارية:** هي السلع التي تغطي خدمات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل.
- ✓ **السلع غير التجارية:** وهي تلك السلع التي لا تغطي خدمات الإنتاج، مثل الإدارة العمومية.
- ✓ **سلع المبادلة:** هي سلع تغطي خدمات الإنتاج، لأنه يتم الحصول عليها عن طريق السوق، وتغطي تكلفة جماعية غير الإنتاج والفائدة.
- ✓ **سلع غير المبادلة:** وهي تلك التي لا تغطي تكلفة الإنتاج، مثل: الدخول إلى حديقة عامة.

2- تصنيف الاستهلاك(Consumption classification)

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستهلاك بالنظر إلى المعايير التي تستخدم في ذلك، والتي يمكن ايجازها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

2-1- حسب الغرض من الاستخدام:

أ) **الاستهلاك النهائي:** وهو استعمال الإنتاج النهائي من السلع و الخدمات الاستهلاكية لسدّ حاجات الأفراد أو الجماعات، أي التمتع بالإنتاج لإشباع أغراض القطاع العائلي.

ب) **الاستهلاك الوسيط:** وهو إعادة استخدام جزء من السلع والخدمات في العملية الإنتاجية، فهو استهلاك غير مباشر، كاستهلاك المواد نصف مصنعة في إنتاج سلعة أخرى، استخدام الفاكهة في صناعة المربى والعصائر وغيرها.

2-2- من حيث اعتماده على الدخل:

أ) **الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل(الاستهلاك التلقائي):** وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد إن يحصل عليه حتى وان كان دخله معدوما، وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض، بمعنى أنه يمثل الحدّ الأدنى من الاستهلاك الضروري لبقاء الشخص على قيد الحياة.

ب) **الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل:** وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك في علاقة طردية، فكلما زاد دخله زاد مستوى استهلاكه، والعكس صحيح.

2-3-على أساس طريقة إشباع الحاجات والرغبات:

أ) الاستهلاك الفردي: وهو الاستهلاك الذي يخص شخصا أو فردا بعينه، حيث يأخذ النزعة الفردية في إشباع الحاجات والرغبات، كالغذاء واللباس.

ب) الاستهلاك الجماعي: المقصود به استخدام أفراد المجتمع الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي بمقابل أو بدون مقابل، فهو يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات العامة الخاصة بالمجتمع ككل، حيث تشترك فئة كبيرة أو جميع أفراد المجتمع في هذا النوع من الاستهلاك مثل الأمن، الصحة، والتعليم وغيرها.

2-4- الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدمي:

أ) الاستهلاك السلعي: يخص كل المواد ذات الطبيعة المادية الملموسة، والتي يمكن للأفراد الانتفاع بها لإشباع حاجاتهم ، ومن أمثلتها الأطعمة، السيارة،...إلخ.

ب) **الاستهلاك الخدمي**: يتعلق بالأشياء غير المادية التي ينتفع بها الأفراد، ومن أمثلتها خدمة النقل، التعليم،....

2- محددات الاستهلاك(Determinants of consumption):

يتأثر مستوى الاستهلاك بعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ) **المحددات الاقتصادية للاستهلاك:**

- **المستوى العام للأسعار:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين في حالة ثبات دخولهم النقدية، مما يؤدي إلى تخفيض استهلاكهم، والعكس بالعكس، وعليه فالعلاقة ما بين الاستهلاك والمستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية.
- **الدخل**: يعتبر الدخل من أهم المحددات الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك والعكس صحيح ضمن علاقة طردية بين الدخل والطلب.

وإذا لم يكن للفرد أي دخل تحت تصرفه قصد تحقيق رغبة الاستهلاك لجأ إلى الاستعانة بالآخرين أو بيع أو التنازل عن ممتلك من ممتلكاته، ولقد قام ميلتون فريدمان بتفسير العلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما أكد بأن الاستهلاك العائلي يتحدد بنسبة كبيرة بمستوى الدخل المتوقع الحصول عليه للفترة المقبلة أو بالدخل المتاح، فإذا كان هناك انخفاض في دخل لايعني ذلك التقليل في استهلاك بل اللجوء إلى الاستدانة والعكس إذا ا زاد الدخل لا يعني ذلك الزيادة في الاستهلاك بل يخصص ذلك الجزء إلى الادخار.

- **سعر الفائدة**: إن دخل الفرد المتاح للتصرف فيه يقسم عادة ما بين الادخار والاستهلاك، حيث أن زيادة أحدهما تؤدي إلى نقصان الآخر، ولأن سعر الفائدة من أهم محددات الادخار فهو يلعب الدور ذاته بالنسبة للاستهلاك، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة سيغري الأفراد لتخصيص جزء أكبر من دخولهم للادخار، وهو ما يعني انخفاض الاستهلاك، أما انخفاض أسعار الفائدة فسيجعل من عملية الادخار غير مرغوب فيها، وهو ما يزيد من حجم الاستهلاك. وعليه، فالعلاقة ما بين سعر الفائدة والاستهلاك هي علاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الحالي، والعكس بالعكس.
- **الثروة**: وهي مجموع ما يكتنزه، يدخره ويمتلكه الأفراد سواء كانت مالا أو عقارا أو أي شيء آخر، والتي تعد تمويلا لنفقاتهم الاستهلاكية.
- **تشكيلة السلع والخدمات:** سيتصرف المستهلك بدخله استنادا لما يتوفر له من سلع وخدمات متنوعة، فإذا زاد الدخل ولم يجد المستهلك عرضا وفيرا من السلع والخدمات فإنه يضطر للادخار، لذلك فالاستهلاك يتأثر بالعرض، أما إذا قابل زيادة الدخل تنويع في تشكيلة السلع والخدمات المعروضة فإن هذا سيؤدي حتما لزيادة مستوى الاستهلاك.

ب) **المحددات غير اقتصادية للاستهلاك:**

- **العقيدة الدينية**: والمقصود بها تعاليم الدين وتنظيمه للاستهلاك بمنع الإسراف والتوسط في الإنفاق، وتحريمه لكل ما هو ضار بالفرد، وهو ما يدعو إليه الدين الإسلامي.
- **السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة**: للضرائب تأثير سلبي على الاستهلاك من حيث أنها تؤثر على ثروة ودخل الأشخاص مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الشرائية للفرد.
- **الابتكارات**: كلما ظهرت سلع أو أنماط استهلاكية جديدة كلما حفزت الأشخاص على الاستهلاك خاصة عن طريق الابتكارات التسويقية.
- **العادات والتقاليد الاجتماعية**.
- **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع**(تميل الطبقات الفقيرة، مقارنة بالغنية منها، إلى الاستهلاك أكثر من الادخار لانخفاض دخولها).
- **الظروف الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية المحيطة بالإنسان**(أزمة الصحية الكوفيد 19، الكوارث الطبيعية، الركود الاقتصادي...).
- عوامل أخرى لا ترتبط بدخل الفرد إلا أنها تأثير على الاستهلاك **كتوقعات الأسعار والدخل، التقليد والمحاكاة، الأذواق، الميل للادخار** .

أما بالنسبة **للاستهلاك الكلي(مستوى المجتمع) فانه يتأثر بالإضافة إلى العوامل السابقة بعدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي**، حيث أنه كلما زاد عدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي يرتفع حجم الاستهلاك والعكس صحيح.

3- العلاقة بين الدخل والاستهلاك(The relationship between consumption and income):

يرتبط الاستهلاك بعلاقة عضوية مع الدخل، وذلك أن الاستهلاك يتوقف بالدرجة الأولى على هذا الأخير الذي يعتبر من الناحية المالية جزء منه، فالدخل هو العامل الرئيسي المؤثر على الاستهلاك.
وتتحدد العلاقة بين الدخل والاستهلاك من خلال مؤشرين وهما:

- **الميل المتوسط للاستهلاك(APC)(Average propensity to consume)**:

وهو النسبة التي يمثلها الاستهلاك الجاري من الدخل المتاح، ويمكن حسابه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$APC = C/Y_d$$

حيث أن: C الاستهلاك الجاري، Y_d الدخل المتاح الممكن التصرف فيه، مع العلم أن قيمة هذا الميل محصورة ما بين الصفر والواحد، وهي في تناقص.

➢ **الميل الحدّي للاستهلاك (MPC)(Marginal propensity to consume):**

وهو التغير الذي يطرأ على الاستهلاك نتيجة للتغير الذي حدث في الدخل، بمعنى أنه يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة، ويمكن تمثيله بالعلاقة الآتية:

$$MPC = \Delta C / \Delta Y_d = dC/dY_d$$

وهو محصور بين الصفر والواحد(حسب كينز)، ويميل إلى الثبات في الأجل القصير.

فهناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك سواء على مستوى الفرد الواحد أو على مستوى المجتمع ككل، ومن الناحية الرياضية يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال دالة الاستهلاك.

7- دالة الاستهلاك(Consumption function) :

يعدّ المفكر الاقتصادي" كينز "أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل الجاري، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوّجه للادخار.
ويمكن توضيح العلاقة الدالية بين الاستهلاك والدخل وفق نظرية كينز من خلال الصيغة الآتية:

$$C = f(y) = a + b\ y_d$$

حيث أن :

- ✓ **a** = الاستهلاك المستقل عن الدخل أو الاستهلاك التلقائي، ويتحدد هذا الجزء من الاستهلاك بعوامل أخرى غير الدخل المتاح كالثروة، المدخرات السابقة، الاستدانة وغيرها، بمعنى اخر الاستهلاك المستقل هو قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح مساويا للصفر، مع العلم أن $a > 0$.
- ✓ **b (MPC)** = الميل الحدي للاستهلاك وهو ثابت حسب كينز($0 < b < 1$).
- ✓ **b yd** = الاستهلاك التابع أو الاستهلاك المستحث، إذ يكون تابعا للدخل، بمعنى انه يتغير بتغير الدخل.

يتضح من الدالة السابقة، أن علاقة الاستهلاك بالدخل في الأجل القصير حسب كينز هي علاقة خطية، أي أن تغير الاستهلاك بالزيادة والنقصان أو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الاستهلاك يرجع إلى تغير الدخل الجاري وفي نفس الاتجاه(أنظر الشكل في أسفله).

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك

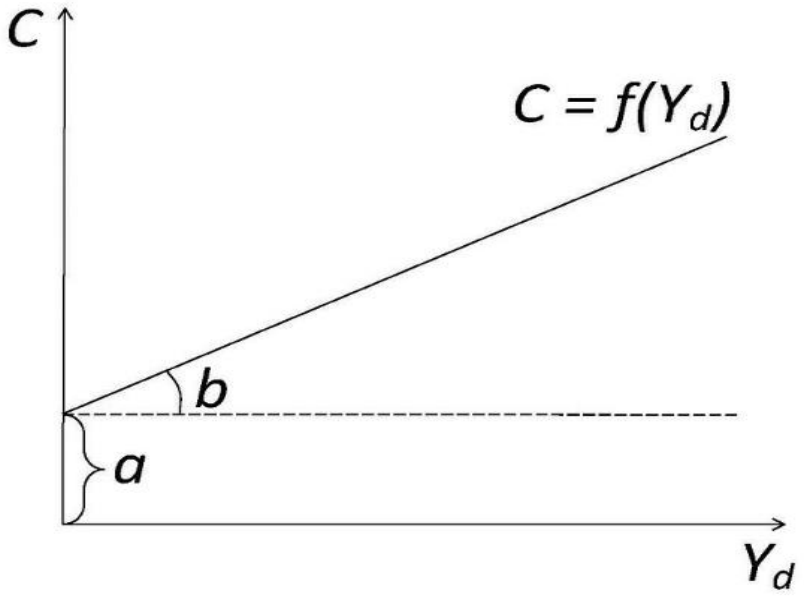

وافترض كينز عند صياغة دالة الاستهلاك أن الميل المتوسط في تناقص، بينما يتزايد الميل المتوسط للادخار، وأن الدخل المتاح يتكون من عنصرين أساسين هما الاستهلاك والادخار(**S**)، أي أن: **Y= C + S.**

ورغم التأييد الذي صاحب هذه النظرية، والقبول العام الذي حضيّت به ما بين الحربين العالميتين، إلا أنها خضعت لعدة دراسات وتجارب أبرزها تلك التي قام الاقتصادي الأمريكي كوزنتس(S.Kuznets) منذ سنة 1989، والتي تبين من خلالها أن الميل المتوسط للاستهلاك يميل إلى الثبات في المدى الطويل، لكن في المدى القصير فإنه تميّز بالانخفاض في فترات التوّسع والارتفاع في فترات الانكماش.